14,8 مليون دينار متوسط تداولاتهم يومياً بنمو سنوي 57,45٪

بورصة الكويت على رادار الاستثمار العالمي.. تداولات الأجانب تسجل أعلى مستوى في 5 سنوات

أحمد مغربي

شهد سوق المال الكويتي خلال السنوات الأخيرة تحولاً متدرجا في حضوره على خريطة الاستثمار العالمية، انعكس في ترقية الكويت وإدراجها ضمن أهم مؤشرات الأسواق الناشئة عالميا، وصولاً إلى تسجيل نشاط متزايد للمستثمرين الأجانب في بورصة الكويت، إذ تكشف بيانات هيئة أسواق المال أن متوسط قيمة تداولاتهم اليومية بلغ 14,8 مليون دينار خلال 2025، وهو أعلى مستوى مسجل خلال السنوات الخمس الممتدة من 2021 إلى 2025.

ولا تنفصل هذه الأرقام عن مسيرة تطوير سوق المال التي مرت بعدد من المحطات الرئيسية، وأدت في نهاية المطاف إلى انتقال الكويت إلى تصنيف الأسواق الناشئة لدى ثلاث من أبرز المؤسسات العالمية المتخصصة في المؤشرات، وهي فوتسي وستاندرد آند بورز وMSCI، بما وضع الأسهم الكويتية ضمن نطاق متابعة أوسع من المؤسسات والصناديق الاستثمارية العالمية.

وبعد سنوات من اكتمال الترقيات، تظهر بيانات هيئة أسواق المال تطور حركة تداول المستثمرين الأجانب في السوق خلال الفترة من 2021 حتى نهاية مارس 2026، حيث بلغ متوسط قيمة تداولاتهم اليومية 11,4 مليون دينار في 2021، ثم 11,2 مليونا في 2022، قبل أن يسجل 7,6 ملايين دينار في 2023، ليرتفع إلى 9,4 ملايين في 2024، ثم يقفز إلى 14,8 مليون دينار يوميا في مارس 2026.

فيما ارتفع متوسط التداول اليومي للأجانب بين 2024 و2025 من 9,4 ملايين إلى 14,8 مليون دينار، أي بزيادة 5,4 ملايين دينار يوميا ونمو 57,45٪، فيما سجل مستوى 2025 نموا قدره 29,82٪ مقارنة بـ2021.

والأهم أن متوسط تداول الأجانب في 2025 تخطى كذلك متوسط السنوات الخمس البالغ 10,9 ملايين دينار يوميا بنحو 3,9 ملايين دينار، أي ما يعادل 35,78٪، ليضع عام 2025 عند أعلى مستوى.

وتحمل هذه الأرقام أهمية إضافية في ضوء أحد مؤشرات استراتيجية هيئة أسواق المال، الذي يقيس نسبة نمو قيمة التداولات الأجنبية مقارنة بإجمالي التداولات بهدف قياس مدى جاذبية سوق المال المحلي للمستثمرين الأجانب وثقتهم فيه، إذ سجل المؤشر 15,4٪ مقابل مستهدف يبلغ 15٪.

السيولة المحلية تتسارع

ولم تكن زيادة تداولات المستثمر الأجنبي بمعزل عن اتساع النشاط العام في السوق، إذ سجل المستثمرون الكويتيون بدورهم قفزة كبيرة في متوسط التداول اليومي، الذي ارتفع من 33,7 مليون دينار في 2021 إلى 49,9 مليونا في 2022، ثم 36,6 مليونا في 2023، و50,6 مليونا في 2024، قبل أن يصل إلى 93,6 مليون دينار يوميا خلال السنة المالية 2026/2025.

وبذلك ارتفع متوسط تداول الكويتيين في 2025 بنحو 84,98٪ مقارنة بـ2024، فيما تجاوز مستوى 2021 بنحو 177,74٪، كما جاء أعلى بنسبة 76,94٪ من متوسط السنوات الخمس البالغ 52,9 مليون دينار يوميا.

وتظهر تلك الأرقام أن ارتفاع النشاط خلال 2025 شمل طرفي السوق، المحلي والأجنبي، فيما بلغ مجموع متوسط التداول اليومي لهما وفق تصنيف الجنسية نحو 108,4 ملايين دينار، موزعا بين 93,6 مليونا للكويتيين و14,8 مليونا للأجانب.

المؤسسات والصناديق

وتقدم البيانات مؤشرا آخر على تركيبة النشاط الاستثماري في البورصة، حيث بلغ متوسط قيمة التداول اليومية للصناديق والمؤسسات 69,2 مليون دينار خلال 2025، بزيادة 32,3 مليون دينار مقارنة بمتوسط 2024، أي بنمو يبلغ نحو 87,53٪، فيما بلغ متوسط تداول الأفراد 39,1 مليون دينار يوميا، مرتفعا 16 مليون دينار عن العام السابق.

53,2 مليار دينار قيمة السوق

وجاء هذا النشاط بالتزامن مع وصول القيمة السوقية لكافة الشركات المدرجة في بورصة الكويت إلى 53,2 مليار دينار بنهاية 2025، مقارنة بمتوسط 45,1 مليار دينار خلال السنوات الخمس السابقة، أي أن قيمة السوق جاءت أعلى بنحو 8,1 مليارات دينار أو 17,96٪ من المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي السوق الأول تحديدا، تظهر البيانات أن قيمة ملكيات المستثمرين الأجانب خلال شهر أغسطس 2026 بلغت نحو 6,57 مليارات دينار موزعة على شركات السوق الأول، بما يعكس حجما ماليا كبيرا للوجود الأجنبي في الشركات القيادية المدرجة.

كما تظهر البيانات المحدثة للشركة الكويتية للمقاصة استمرار وجود نسب ملكية أجنبية متفاوتة في شركات السوق الأول خلال أغسطس 2026، إذ تنشر «المقاصة» بصورة دورية نسب الملكية الأجنبية الناتجة عن الصفقات التي تمت تسويتها وفق دورة التسوية T+3.

الكويت انتقلت إلى «الأسواق الناشئة» عبر «فوتسي» و«ستاندرد آند بورز» و«MSCI» بعد سلسلة تطويرات تنظيمية وتشغيلية

تداولات الأجانب تجاوزت متوسط السنوات الخمس بـ 35,78٪.. والمؤسسات والصناديق عند 69,2 مليون دينار يومياً

6,57 مليارات دينار ملكيات أجنبية في شركات السوق الأول ببورصة الكويت بنهاية شهر أغسطس 2026

10 جنسيات ترسم خريطة العمالة في القطاع.. والهنود والمصريون في الصدارة

66,738 ألف مواطن ومواطنة يعملون في القطاع الخاص

علي إبراهيم

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن العمالة في القطاع الخاص الكويتي تتوزع على مجموعة واسعة من الجنسيات، فيما تصدرت الجالية الهندية قائمة أكبر الجنسيات مساهمة في سوق العمل الخاص، تلتها العمالة المصرية ثم البنغلاديشية والنيبالية والسورية والباكستانية.

وتشير الأرقام كذلك إلى أن المواطنين الكويتيين يحتلون موقعا ضمن أكبر شرائح من حيث عدد العاملين في القطاع الخاص، بإجمالي 66,738 ألف مواطن ومواطنة، وهو ما يبرز المشاركة الكويتية إلى جانب العمالة الوافدة في سوق العمل الخاص.

وأظهر القطاع الخاص الكويتي على مدار السنوات قدرته على استقطاب العمالة والكفاءات من مختلف دول العالم، مستفيدا من تنوع الخبرات والمهارات التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية المتعددة. ويضم القطاع كوادر بشرية من جنسيات وثقافات وخلفيات مهنية متنوعة، تجمع بين الخبرات الفنية والإدارية والتقنية والحرفية، بما يدعم احتياجات الشركات والمؤسسات في قطاعات مختلفة.

ويعكس هذا التنوع طبيعة الاقتصاد الكويتي وانفتاح سوق العمل أمام الخبرات الدولية، حيث تستقطب الشركات الكفاءات وفقا لمتطلبات الوظائف والتخصصات، إلى جانب العمالة التي تشارك في تنفيذ الأعمال والخدمات بمختلف مستوياتها. كما يمثل القطاع الخاص بيئة جاذبة للباحثين عن فرص العمل من دول عديدة، في ظل ما يوفره من مسارات مهنية متعددة وفرص للتطور واكتساب الخبرات.

وتسهم هذه التركيبة المتنوعة في إثراء بيئة العمل وتبادل الخبرات والمعارف بين العاملين، بما يعزز من قدرة الشركات على الاستفادة من المهارات المتخصصة ويمنح سوق العمل الخاص مرونة أكبر في تلبية احتياجاته المتغيرة.

وتقدم هذه الخريطة صورة واضحة عن طبيعة التركيبة البشرية للقطاع الخاص الكويتي، وتظهر حجم التنوع الذي يتميز به سوق العمل، في ظل مشاركة أكثر من جنسية في مختلف الأنشطة والوظائف، بما يجعل القطاع الخاص أحد أكثر القطاعات تنوعا من حيث تركيبة العاملين فيه، وتأتي قائمة العمالة كالتالي:

الهند.. أكثر من نصف مليون عامل

تصدرت العمالة الهندية قائمة الجنسيات العاملة في القطاع الخاص، بعدما بلغ عدد العاملين من الجالية الهندية نحو 568,226 ألف مواطن ومواطنة، ليستحوذوا على 30,7٪ من إجمالي العمالة في القطاع.

وأظهرت الأرقام أن العمالة الهندية تمثل الشريحة الأكبر بين العاملين في القطاع الخاص، بفارق واضح عن بقية الجنسيات، لتحتفظ الجالية الهندية بموقعها كأكبر مكون من مكونات سوق العمل الخاص في الكويت.

مصر.. المرتبة الثانية

حلت العمالة المصرية في المرتبة الثانية، بعدما بلغ عدد العاملين من الجنسية المصرية نحو 437,069 ألف شخص، ليستحوذوا على 23,6٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص.

وبذلك تشكل العمالة الهندية والمصرية معا أكثر من نصف إجمالي العمالة المسجلة ضمن القطاع الخاص، وهو ما يعكس الحضور الكبير للجاليتين في سوق العمل الكويتي وتنوع الوظائف التي يشغلها أفرادهما في الشركات والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

بنغلاديش.. أكثر من 200 ألف عامل

جاءت العمالة البنغلاديشية في المرتبة الثالثة، مسجلة نحو 206,946 آلاف شخص، وبحصة بلغت 11,2٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص.

وتظهر البيانات أن العمالة البنغلاديشية تشكل إحدى كبرى الكتل البشرية في سوق العمل الخاص، لتأتي بعد الهند ومصر بفارق واضح، لكنها تظل ضمن الجنسيات الرئيسية التي يعتمد عليها القطاع الخاص في توفير احتياجاته من العمالة.

نيبال.. أكثر من 115 ألفاً

احتلت العمالة النيبالية المرتبة الرابعة، بعدما بلغ عدد العاملين من الجنسية النيبالية نحو 115,384 ألف شخص، يمثلون 6,2٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.

وتؤكد هذه النسبة الحضور الملحوظ للعمالة النيبالية ضمن تركيبة سوق العمل، إذ جاءت في المركز الرابع متقدمة على عدد من الجنسيات الأخرى، وبفارق واضح عن المراكز التالية.

السوريون في المركز الخامس

جاءت العمالة السورية في المرتبة الخامسة، بإجمالي بلغ نحو 71,228 ألف شخص، وبنسبة 3,9٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص.

وأوضحت البيانات أن الجالية السورية تمثل إحدى الشرائح المهمة في سوق العمل الخاص، حيث يشارك العاملون منها في مجموعة متنوعة من الأنشطة والوظائف داخل القطاع.

باكستان.. نحو 69 ألف عامل

احتلت العمالة الباكستانية المرتبة السادسة، بعدما سجل عدد العاملين من الجنسية الباكستانية نحو 68,596 ألف شخص، بما يمثل 3,7٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص. وتأتي العمالة الباكستانية بذلك ضمن قائمة أكبر الجنسيات العاملة في القطاع، بعد العمالة السورية وقبل العمالة الكويتية.

الكويتيون في المرتبة السابعة

جاءت العمالة الكويتية في المرتبة السابعة ضمن هذا التوزيع، بعدما بلغ عدد المواطنين والمواطنات العاملين في القطاع الخاص نحو 66,738 ألف مواطن ومواطنة، بحصة بلغت 3,6٪ من إجمالي العمالة في القطاع. وتبرز هذه الأرقام حجم المشاركة الكويتية في القطاع الخاص، الذي يمثل أحد المسارات الرئيسية أمام المواطنين للعمل خارج القطاع الحكومي، في ظل تنوع الشركات والأنشطة والوظائف التي يوفرها سوق العمل.

الفلبين.. أكثر من 60 ألفاً

حلت العمالة الفلبينية في المرتبة الثامنة، بإجمالي بلغ نحو 60,596 ألف فلبيني وفلبينية، لتستحوذ على 3,3٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص. وتؤكد هذه الحصة أن العمالة الفلبينية تمثل مكونا بارزا من مكونات سوق العمل، وتأتي ضمن الجنسيات الثماني الأولى من حيث عدد العاملين في القطاع الخاص.

الأردنيون في المرتبة التاسعة

جاءت العمالة الأردنية في المركز التاسع، بعدما بلغ عدد العاملين من الجنسية الأردنية نحو 27,803 ألف أردني وأردنية، بحصة بلغت 1,5٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص. وتعكس هذه الأرقام استمرار الحضور الأردني ضمن تركيبة سوق العمل الخاص، رغم الفارق العددي مقارنة بالجنسيات التي تتصدر القائمة.

195,949 ألف عامل من بقية الجنسيات

أظهرت البيانات أن بقية الجنسيات مجتمعة شكلت شريحة مهمة من العمالة في القطاع الخاص، إذ بلغ عدد العاملين ضمن هذه المجموعة نحو 195,949 ألف عامل وعاملة، ليستحوذوا على 10,6٪ من إجمالي العمالة.

وتكشف هذه النسبة في الوقت ذاته عن أن سوق العمل الخاص الكويتي لا يعتمد على مجموعة محدودة من الجنسيات فقط، بل يضم تركيبة واسعة ومتنوعة من العاملين من مختلف دول العالم.